

# الاجتهاد المالكي

## بين سلطة النقل وحدود العقل

الساسسي بن محمد الضيفاوي  
باحث تونسي



قسم الدراسات الدينية

## ملخص الدراسة:

نعيش اليوم لحظة تاريخية حاسمة جداً وجب أن نوليها اهتمامنا، ونتحمّل من خلالها مسؤوليتنا التاريخية والحضارية والسياسية إزاء أنفسنا وتجاه شعوبنا وحضارتنا وتراثنا وواقعنا، إننا اليوم نكاد نسير في اتجاهين: اتجاه تقليدي، والآخر مقلد مستورد، وكلا الاتجاهين في مأزق، لأنّ كلّ واحد منهما يتنازع عالم ومرجعية وأيديولوجية وصورة نمطية يريد أن يحتذي بها؛ فالأول مشدود إلى عالم الماضي، وقوامه تراث ثقافي وديني وحضاري عريق، لكن أصابه التجرّ واليبس والتكسّ زمنياً. أمّا الاتجاه الثاني، فهو مشدود إلى عالم الحاضر وما يحفّ به من تحولات وتحديات وثورات ومفاجآت وتناقضات تفرض علينا أن ننحت مصيرنا ونقهر قوى التسلّط والطغيان، ولا يمكن أن يكون ذلك كذلك إلا إذا كان إمامنا النقل والعقل معاً، خاصّة في ظلّ تنامي الحركات الإسلامية وتناسلها، من دعوية وسياسية وتكفيرية وإصلاحية معتدلة، وتكفيرية جهادية، وجاهدية علمية، من سنّة وشيعة ونحوها من الفرق والأحزاب.

إنّ جميع تلك الاعتبارات الحضارية، والسياقات السياسية، والمرجعيات الدينية، وما يكتنف لحظتنا التاريخية من تحديات، هو ما يدعونا إلى دراسة موضوع يهتمّ بعلم من أعلام الحضارة العربية والإسلامية هو الإمام مالك بن أنس<sup>1</sup>، وعلاقته بعلم الكلام في ضوء جدلية النقل والعقل من خلال مدوّنته وآرائه و مقارباته الاجتهادية في سياق مذهبه.

<sup>1</sup> - أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن ذي الأصبح الأصبحي الحميري إمام دار الهجرة وأحد أعلام الإسلام، ولد بذي المروة من ضواحي المدينة سنة (93 هـ وقيل 97 هـ) في عهد الوليد بن عبد الملك الأموي، ويتصل نسبه من جهة أبيه بذي أصبح أحد الملوك البينيين الحميريين، توفي في عهد الرشيد العباسي سنة (197 هـ) ودفن بالقيع، ولعلّ هذه السيرة الموجزة تحيل إلى أنّ الإمام مالك قد عاصر انحدار الأمويين وتولّى العباسيين الحكم.

## مدخل:

لقد تهيّنا في البداية الخوض في هذا المبحث لا لتشعبه فحسب، بل لأنّ بعض الدراسات والأبحاث تذهب إلى أنّ مالكا يُقدّم النقل على العقل، وتزعم أنّه يُقصي العقل ويغيّبه إلى درجة تهميشه، فينسبونه إلى مدرسة الحديث والنقل والنصّ والأثر، وغيره من الفقهاء<sup>2</sup> ينسبونهم إلى مدرسة الرأي والعقل والاجتهاد، وفي اعتقادنا أنّ الدّين لا يستقيم دون عقل، بل إنّ العقل هو مناط التكليف والاستخلاف، وأنّ المدوّنة المالكية عمادها النقل والعقل معاً، وأنّ منهاج الإمام مالك من مرتكزاته هذه الجدلية. إنّ هذه الأسباب وغيرها هي التي دفعتنا إلى أن ننظر في هذا الموضوع عسانا نبذد بعض اللبس ونذلل بعض الصعوبات التي تعترض الدارس.

ومن خلال تتبّعنا لمرجعيات الإمام مالك واجتهاداته وأطروحاته، نستشفّ أنّه يقرّ بحقيقة مهمّة ومفصلية مفادها أنّ النصّ يستجيب لحاجيات الواقع ولا يتعارض معه، وأنّ العقل آلية من آليات إدراك خفايا النصّ وتدبّر معانيه، وهو ما يُحيل بوضوح إلى أنّ التكامل حاصل بين النصّ والواقع والعقل، هذا الذي ينهض بمهمتين أساسيتين في الدين الإسلامي حسب الإمام مالك هما النظر في مراد الشارع من خلال مصدري التشريع: القرآن والسنة النبوية، ثمّ النظر في الأدلة الشرعية ومناهجها على نحو الاستحسان، والاستصحاب، وسدّ الذرائع، وعمل أهل المدينة، والمصالح المرسلة، والإجماع، والعرف، والعادة، وقول الصحابي، والقياس، وهي كلّها أصول من أصول الاستنباط الفقهي، تُقيم الدليل على اجتهاد مالك ومقارباته الاستدلالية ما لم يقم دليل من النصّ المؤسس.

وليس مثلما يتوهم البعض أنّ الرأي حكر على أهل العراق، وأنّ الرواية من خصوصيات أهل المدينة، إذ نجد في كلّ طبقة من طبقات علماء المدينة وفقهائها أصحاب الرأي والاجتهاد والنظر؛ ففي طبقة الصحابة كان زيد بن حارثة (ت 8 هـ) وعمر بن الخطّاب (ت 23 هـ) وعبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ابن عم النبيّ محمّد (ت 68 هـ) ونحوهم، وفي طبقة التابعين نجد الفقهاء السبعة<sup>3</sup> الذين كانوا من ذوي الرأي والاجتهاد، وفي الطبقة التي تليهم كان عبد الله ابن عمر بن الخطاب (ت 73 أو 74 هـ) وربيعة بن فروخ التيمي المدني (ت 136 هـ) ويحيى بن سعيد القطان (ت 198 هـ).<sup>4</sup>

<sup>2</sup> - على غرار أبي حنيفة النعمان (ت 150 هـ).

<sup>3</sup> - انظر، أبو زهرة (محمّد) مالك، حياته وعصره - آراؤه وفقهه، ط2، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1952، ص160 وما بعدها، سعيد بن المسيب (ت 93 هـ)، وعروة بن الزبير بن العوام (ت 94 هـ) وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث (ت 94 هـ) وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وقد مات سنة (98) وقيل سنة 99 هـ وقيل قبل ذلك سنة 94 هـ، وسليمان ابن يسار (ت 100 هـ)، وخارجة بن زيد بن ثابت (ت 100 هـ) والقاسم بن محمد بن أبي بكر ابن أخي عائشة أم المؤمنين (108 هـ).

<sup>4</sup> - انظر، نفسه، ص179 وما بعدها.

ولعلّ هذه الخصوصيات والمياسم هي التي جعلت مذهب الإمام مالك من أكثر المذاهب انتشاراً في بلاد الحجاز<sup>5</sup> وما جاورها، وصار له الغلبة في الديار المصرية في حياة مالك، وهو الغالب في بلاد المغرب العربي ممارسة وتصنيفاً على غرار تونس والجزائر وليبيا،<sup>6</sup> وغيرها من المناطق الأخرى في العالم العربي والإسلامي.

والحاصل من جميع ما تقدّم؛ ما المراد بالعقل عند مالك وماهي ضوابطه؟ هل العقل عنده في مستوى واحد أو هو على مراتب؟ هل يقول بالعقل فحسب دون غيره من الأصول؟ أو هو يقول بالنقل لا غير، أم أنّه يقول بالاثنتين معاً؟

وما يعنينا هنا، ونحن مقبلون على دراسة هذا المبحث، هو أن نجيب عن سؤالين مهمّين في تقديرنا هما:

**أولاً:** هل آمن مالك بن أنس بمنزلة العقل في مختلف الحقول العلمية والدينية؟ وماهي دواعي هذا الاعتراف إذا سلّمنا بذلك جدلاً؟

**ثانياً:** ماهي مختلف التجليات النظرية والعملية والاجتهادية من خلال مواقف مالك وكتاباتة التي تُحيل إلى أنّه فعلاً استخدم العقل ووظّفه في مدوّنته؟

تلك هي في تقديرنا أهمّ الإشكالات التي يُثيرها هذا المبحث، وقد ارتأينا منهجياً أن يفتح بحثنا بتتبّع أطوار إشكالية العقل، وقدّرنا أنّ العلاقة بين مالك والعقل والنقل والواقع لا تخلو من تواصل وتكامل، واستقصينا بعد ذلك إرهاصات المنزع العقلي عند مالك، وأثبتنا عند عرض هذه المضامين أنّ الفقه المالكي يسهم بواقعيته وعقلانيته في البناء الحضاري والمسار العربي والإسلامي، وختمنا هذا المبحث بأبرز النتائج التي توصلنا إليها، وهو ما نروم أن نبحث فيه تباعاً.

## 1- من إرهاصات المنزع العقلي عند مالك:

**أولاً:** نعتقد أنّ المنعرجات الحضارية والسياقات البيئية التي واكبها مالك بن أنس تُعدّ مرحلة تاريخية مهمّة، انخرطت في تشكيل ثقافته الاجتهادية واستخدام العقل وتركيز ما يعبر عنه بفقه الرأي، وهي حقبة

<sup>5</sup>- المدينة المنورة ومكة المكرمة.

<sup>6</sup>- فمن أعلام مدرسة الإمام مالك في هذه الربوع، علي بن زياد التونسي، وأسد بن الفرات، وعبد السلام بن سعيد التتوخي المشهور بالإمام سحنون، ومن مؤلفات المدرسة الليبية الروض الحافل والمجموع الشامل لبعض الرسائل النوازل لمحمّد الإمام بن محمّد بن حمد الطرابلسي الجبلي المالكي الزنتاني، والضوء المنير القيس في شرح فقه مالك بن أنس لمحمّد الطرابلسي الزليطني القطيبي، وتذييل المعيار لعبد السلام بن عثمان الطرابلسي التاجوري، وفتح العليّ المالكي في الفتوى على مذهب الإمام مالك، ومواهب القدير في شرح مجموع الأمير لمحمّد بن أحمد بن محمّد عليش الطرابلسي ونحوهم كثر.

سياسية عرفت العديد من التطورات والاضطرابات في العالم العربي والإسلامي، مثلما شهدت الكثير من القلاقل السياسية والتطاحن المذهبي، فظهرت في عصره الفرق السياسية على نحو الشيعة والخوارج، والفرق الدينية والمذهبية على غرار القدرية والجهمية والمرجئة، ورأى مالك خروج الخوارج وتمرد العلويين، وما تمخّض عن ذلك من تداعيات تبدّت من خلال ما جدّ من فتن بين علي بن أبي طالب (ت 40 هـ) ومعاوية بن أبي سفيان (ت 60 هـ) وما وقع بين عبد الله بن الزبير (ت 73 هـ) وعبد الملك بن مروان (ت 86 هـ) من وقائع دامية، وهي أحداث انعكست على المدّ الأموي والعبّاسي وهنأً وضعفاً وتضعضاً، مثلما ترجمت هذه الأحداث ما شهدته الحضارة العبّاسية من ألق خاصّة من خلال امتزاجها بأقوام آخرين من الفرس والروم والهند والأحباش ونحوهم.

إنّ إدراك هذه الأحداث السياسية، والاضطرابات المذهبية، في ظلّ العصر الأموي والعصر العبّاسي من قبل مالك بن أنس يُعدّ لحظة تاريخية ثريّة في حياته لما لهما من أثر في فكره وفقهه واجتهاداته ومنهجه، وإن كان ذلك لا يخلو من نزعة تقربيه من الأمويين إلى حدّ التعاطف معهم، فإنّ هذا لا ينفي أنه يتعارض مع العبّاسيين نظراً إلى خطّمهم السياسي وأطروحاتهم الدينية ومواقفهم المذهبية، بل إنّ الرجل قد تعرّض في عهدهم إلى محنة كادت تودي بحياته في حكم أبي جعفر المنصور (ت 158 هـ)، ويجب ألا نغفل البعد الثقافي والفكري في أواخر الفترة الأموية وبداية العهد العبّاسي، وهي مرحلة عرفت البحث في العديد من القضايا الكلامية على غرار البحث في مسألة القضاء والقدر، وإرادة الإنسان أهو مخير أم مسير، فإذا كان مخيراً كان التكليف معقولاً، والتكليف لا يستقيم دون عقل، وإذا كان الإنسان مسيراً، فوَض أمره وبحث عن الحكمة من التكليف والاستخلاف في هذا الكون، زد على ذلك حركة الاتصال بالفلسفة الإغريقية والمنطق اليوناني، وقد تدعّم ذلك بحركة الترجمة التي نقلت الفكر اليوناني والفارسي والهندي خاصة في العصر العبّاسي، كان لكلّ ذلك أثره الواضح في تشكيل معالم شخصية الإمام مالك وما ترتّب على ذلك من علم ومضامين فقهية وآراء اجتهادية وموازنات بين الرواية والدراية، وهي كلها تشير إلى ما آمن به مالك من أفكار حفّزته على النظر واستخدام العقل وإبداء الرأي فيما يجدّ حوله من قضايا، وما يطرأ من مشاغل حياتية في مختلف المجالات السياسية والدينية والحضارية.

**ثانياً:** إنّ الاهتمام باللحظة التاريخية، والبيئة الاجتماعية، والسياقات السياسية والفكرية التي نشأ في إطارها الإمام مالك يُعدّ من أبرز الإرهاصات التي انخرطت في تحفيزه على تبني فقه الرأي، فأخذ "من هذه البيئة وجهتها، وقوت الأحداث في نفسه النزوع إليها، وتأييد لديه بالدليل سلامة نظرتها، واستقامة جاداتها،

فالتزمها إلى النهاية"<sup>7</sup>، وقد تبدى ذلك واضحاً من خلال سيرته الفقهية ومسيرته العلمية، فقد أخذ قراءة القرآن عن نافع بن أبي نعيم (ت 169 هـ) وأخذ العلم عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ (ت 136 هـ) شخصية كان لها تأثير بارز في حياة مالك، تلقى عنه فقه الرأي، واستفاد منه في القضايا العقلية والذهنية، وهو أحد العلماء الذين تلقوا العلم عن الفقهاء السبعة، مما يدل على أنه أخذ من الزاد الفقهي من مصادر مختلفة لا لحفظه فحسب، بل أخذه ليحفظ ويبين ويتصرف ويجتهد ويقايس الأمور بأشباهها ويبيدي رأيه حتى سمي ربيعة الرأي لكثرة ما أبدى من آراء فقهية ومقاربات اجتهادية<sup>8</sup>، ومن أساتذته الذين اشتهروا بالرأي واستخدام العقل وتوظيف منهج الاجتهاد يحيى بن سعد الأنصاري (ت 143 هـ)، وهو من أبناء الأنصار وينتهي إلى بني النجار وقد كان قاضي المدينة، ويجب علينا ألا نغفل اللقاءات التي حصلت في مكة من حين إلى آخر وخاصة في مواسم الحج وفي أوقات زيارة المدينة بأبي حنيفة النعمان (ت 150 هـ) وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت 157 هـ) والليث بن سعد (ت 175 هـ) وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت 183 هـ) وغيرهم.

أما الحديث، فقد سمعه من كثير من شيوخ المدينة على غرار نافع مولى عبد الله بن عمر (ت 117 هـ) وابن شهاب الزهري (ت 124 هـ) وجعفر الصادق (ت 148 هـ) كبير أئمة الشيعة الذي يُعدّ من علماء أهل المدينة المعروفين بالعلم والدين والتقوى، اتصل به مالك وأخذ عنه الحديث وأخرج له في الموطأ سبعة أحاديث، ومن شيوخه أبو بكر بن عبد الله بن هرمز (ت 148 هـ) أخذ عنه الفقه واختلاف الناس في النظر وطرق الرد على المخالفين، وبذلك كان ابن هرمز أشدّ الناس أثراً في علم مالك وفقهه واجتهاداته، هؤلاء هم أبرز العلماء الذين أخذ عنهم مالك مختلف العلوم، ففي هذه السياقات السياسية والفكرية والحضارية تربي مالك، وهي مسارات شكّلت ذهنية تؤمن بالنقل والعقل معاً.

من جميع ما تقدّم، نفهم أنّ نشأة مالك في الوسط المدني الذي تميّز بكثرة العلماء، وتعدّد المناظرات واتصاله المستمرّ بالعلماء في موسم الحجّ، واطلاعه على الفقه العراقي الذي هو وليد مدرسة الرأي، كانت من الأسباب المباشرة في تشكيل ثقافة مالك العقلية ومواقفه الاجتهادية ومقارباته العلمية.

**ثالثاً:** فهم مالك من خلال العلم الذي تلقاه، أنّ الإسلام دين أولى العقل مكانة مهمة ومنزلة رفيعة في جميع أوجه أنشطة الإنسان في الحياة الدنيا، حتى تسمو منزلته في الدارين، وحتى ينهض بدوره الوجودي والحضاري والوطني والاجتماعي والكوني، وحتى يكون فعلاً خليفة الله في هذا الوجود.

<sup>7</sup> - مالك، حياته وعصره - آراؤه وفقهه، ص 69

<sup>8</sup> - انظر، المرجع نفسه، ص 116-118

واستخلص مالك من خلال النصّ المؤسس، أنّ الإنسان مطالب بأن يتزوّد بالعقل حتى يدرك ما في هذا الوجود من خير أو شرّ، وما فيه من قيم ومبادئ، وما فيه من واجبات وحقوق، وبفضل هذه الأداة حاول الإنسان أن يعرف هذا العالم الواسع في آفاقه ومجالاته فيقف من خلال ذلك على آثاره وأسراره الكونية، كلّ هذا يؤكد أنّ النصّ القرآني ألحّ على استخدام العقل وتحريم إتلافه أو تغييبه بأيّ سبب من الأسباب، بل ندّد بتعطيله وتعطيل دوره ووظائفه، ودعا إلى التحريك الدائم للطاقة العقلية تأملاً واستقراءً واستنتاجاً، وهي كلّها تعمل على إيقاظ الفكر ودرسته في النظر والاستدلال والبرهنة. إنّ كلّ هذه الشهادات تؤكد أنّ مالكا وظف العقل إيماناً منه بأنّ طبيعة النصّ المؤسس بما يحمله من محكم ومتشابه وناسخ ومنسوخ ومجاز وإعجاز وإيجاز وتقيد مطلق وتخصيص عامّ وبيان سبب النزول والمكي والمدني، كلّها من الأطروحات المتواترة في القرآن، وهي تفسح المجال إلى قراءات متباينة وتأويلات عديدة ومختلفة لا يمكن أن نفهم مراد الشارع منها إلاّ إذا وظفنا العقل، يُضاف إلى ذلك إيمان مالك بأنّ واقع الإنسان هو واقع متغيّر، ولحظة المرء لا تستقرّ على حال، والإحاطة بالواقع ومستجدّاته ضرورة عقلية ووجودية، ففهم من خلال هذه المقاربات أنّ طبيعة الإنسان في حدّ ذاتها تفرض علينا أن نوظّف العقل، لأنّ أفهام الناس تتفاوت في تعاملها في فهم النصّ.

## 2- صور ونماذج عملية من المدونة المالكية:

والحاصل من جميع ما تقدّم أنّ حفظ الدّين وامتداده ودوامه لا يمكن أن يستقيم في غياب العقل أو تغييبه أو طمسه أو اغتياله، إذ من دون العقل يفتقد الدّين مرونته وصلاحياته لكلّ زمان ومكان وإنسان، وهو ما وقف عليه الإمام مالك وأمن به واقتنع بتطبيقه في مختلف الحقول الاجتهادية، خاصة بعد ما عاشه من قلاقل سياسية واضطرابات مذهبية، وما خبره في المدينة من علوم وتجارب من علمائها وشيوخها، يُضاف إلى ذلك ما استخلصه من طبيعة النصّ القرآني الذي احتفى بالعقل وجرّم تعطيله، باعتبار أنّ العقل مناط التكليف وأسّ الاستخلاف.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: ماهي الأدلّة العملية ومختلف التجليات النظرية والحقول المعرفية التي تدل على أنّ مالكا قد استخدم العقل حقاً في مدوّنته، واعتمده منهجاً في التعامل مع مختلف القضايا والمشاكل؟

إنّ إثارة هذه التساؤلات والسعي إلى محاولة الإجابة عنها تعتبر في تقديرنا مدخلاً ضرورياً لفهم أطروحات مالك العملية والعقلية والاجتهادية التي يمكن أن نخترلها في ثلاث مسائل:

أولاً: موقفه من علم الكلام.

ثانياً: عقلنة الأدلة الشرعية.

ثالثاً: واقعية الفقه المالكي خاصة من خلال تزواج النقل والعقل.

أولاً: مالك وعلم الكلام

يذهب عبد الرحمن بن خلدون (ت 808 هـ) إلى أنّ علم الكلام هو "علم يتضمّن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والردّ على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنّة"<sup>9</sup>، وهو المفهوم ذاته الذي ذهب إليه قبله أبو حامد الغزالي (ت 505 هـ) في الإحياء، ونصّه: "وأما الكلام، فمقصوده حماية المعتقدات التي نقلها أهل السنّة من السلف الصالح لا غير"<sup>10</sup>، وعرفه الجرجاني (ت 816 هـ) بأنّه "علم يُبحث فيه عن ذات الله تعالى، وصفاته، وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام"<sup>11</sup>، ويكشف عبد الرحمن بن خلدون من خلال ماهية علم الكلام عنده عن أنّه استفاد ممن سبقه في تعريف هذا العلم من حيث أصوله ومرجعياته وأهدافه، واستخلص هذا المفهوم لعلم الكلام من مناهج العلماء المسلمين ومن أطروحاتهم ومضامين بحوثهم، ومن هؤلاء الإمام مالك الذي استقى منه عبد الرحمن بن خلدون هذا التعريف واستمدّ منه هذه المفاهيم الموصولة بعلم الكلام، لأنّ فحوى هذا التعريف يعكس ما أقدم عليه مالك من مسائل كلامية وفقهية وأصولية عمادها النقل والعقل معاً، وإن لم يكن الإمام مالك بن أنس متكلماً ومصنفاً في هذا العلم، فإنّ مسار بحثه الأصولي والفقهية والمقاصدي يؤكد أنّه كان متكلماً، باعتباره اعتمد على اليتين مهمتين في التأليف والبحث والتصنيف والمناظرة والتععيد والتأصيل هما النقل والعقل، وهو يروم من خلال ذلك الدفاع عن الاعتقاد السليم المعتدل في ضوء مذهب السلف وأهل السنّة.

وفي السياق ذاته، عالج الإمام مالك عدداً من القضايا التي تعكس المنهج العقلي المتوازن، وتبين اشتغاله بهذا العلم على نحو مبحث الإيمان الذي سئل عنه فقال: "قول وعمل، قلت: أيزيد وينقص؟ قال: قد ذكر الله سبحانه في غير آي من القرآن أنّ الإيمان يزيد، فقلت له: أينقص؟ قال: دع الكلام في نقصانه، وكفّ عنه. فقلت: فبعضه أفضل من بعض؟ قال: نعم"<sup>12</sup>، وهو مفهوم يدل على الواقعية والبعد العملي، والجانب السلوكي وربط الدنيا بالآخرة، والتكامل بين النقل والعقل، وإلا فلا قيمة لهذا الإيمان الذي يقرّ الإمام مالك بأنّه يزيد وينقص تبعاً لأفعال الإنسان وطاعته.

<sup>9</sup> - ابن خلدون (عبد الرحمن)، المقدمة، ط4، دار القلم، بيروت، لبنان، 1981، ص 458

<sup>10</sup> - الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد)، إحياء علوم الدين، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، [د.ت.]، ج1، ص 66

<sup>11</sup> - الجرجاني (علي بن محمد)، التعريفات، دار القلم، بيروت، لبنان، 1984، ص 458

<sup>12</sup> - الأندلسي (أبو عمر يوسف بن عبد البر)، الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط1، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997، ص 69

وإن تجنّب مالك الخوض في المسائل الكلامية على نحو القدر والقضاء والصفات وكلام الله، فرغم هذا الحذر الشديد من معالجة هذه المواضيع الكلامية، فإنّ مالكا أدلى بدلوه في هذه المسائل ولو نسبياً، إذ سئل عن أهل القدر "أكيف عن كلامهم؟ قال: نعم، إذا كان عارفاً بما هو عليه. قال: ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر؟ ويخبرهم بخلافهم"<sup>13</sup>، والذي نفهمه أنّ الحوار معهم جائز، والكلام في القدر يُقبل إذا كان المحاور غير عارف به، وإلا فوّض الأمر باعتبار أنّ العقل لا يدرك ما لا يدرك، بل روي أنّ له رسالة في القدر والردّ على القدرية، ومع أنّها لم تصل إلينا فقد ذكر القاضي عياض (ت 544 هـ) أنّه رواها بسنده المتّصل عن مالك، وقال: "وهو من خيار الكتب في هذا الباب الدالة على سعة علمه بهذا الشأن رحمه الله، وقد حدثنا بها غير واحد من شيوخنا بأسانيدهم المتصلة إلى مالك رحمه الله"<sup>14</sup>، ومن أشهر ما روي عنه في مسألة الصفات، أنّ رجلاً سأله قائلاً "على العرش استوى. كيف استوى يا أبا عبد الله؟ [...] فقال: الاستواء منه معلوم، وكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، والإيمان به واجب"<sup>15</sup>، يكشف هذا الشاهد عن أنّ مالكا يُقرّ بالاستواء، باعتباره معلوماً ويأمر بالإيمان به، ولكن يحذّر من الخوض فيما يتجاوز العقل ويُعدّ غيباً مطلقاً، وهذا الإقرار بالاستواء يفضي إلى إيمان الإمام مالك بمبحث الصفات الإلهية، باعتبارها موصولة بالأزل والفعل والذات، فمن الصفات الأزلية القائمة بذاته على نحو العالم والسميع والمريد والحيّ والقادر، وقسم مشتقّ من أفعاله على غرار الخالق والعاقل والرازق، وقسم من هذه الصفات يدلّ على ذاته مثل الواحد والأوّل والآخر، أمّا قوله في خلق القرآن، فإنّه كلام الله "وكلام الله من الله، ليس من الله شيء مخلوق [...] إنّ كلام الله صفة له أزلية، وإنّه غير مخلوق ولا محدث"<sup>16</sup>.

إنّ ما تقدّم من أمثلة، يؤكّد بلا جدال أنّ ولادة المنهج العقلي في الفكر المالكي كان من رحم ما تطرّق إليه من مباحث فقهية واجتهادية وكلامية، وإنّ ذمّ مالك علم الكلام والمتكلّمين، فأغلب الظنّ أنّه لم يقل ذلك صراحة، إلاّ إذا كان الكلام مخصوصاً للمبتدعة وأهل الأهواء والمتطرّفين فكرياً ومنهجياً ورأياً، ولم نعثر على أنّ الرجل ذمّ المتكلّمين والكلام، وإن حصل ذلك، ليس ذمّ هذا العلم في حدّ ذاته، بل ذمّ الخصومات في الدّين والجدال فيه والكلام الباطل المخالف للكتاب والسنة والعقل، وإلاّ بماذا نفسّر عدم ذمّه مثلاً لبعض المتكلّمين وهم من معاصريه على نحو جعد بن درهم (ت 105 هـ) وغيلان الدمشقي (ت 106 هـ) وواصل بن عطاء (ت 131 هـ) وعمرو بن عبيد (ت 144 هـ)، ولا نعتقد أنّ مالكا يرفض هذا العلم لمجرد احتوائه على منهج حوار

<sup>13</sup> - عياض (أبو الفاضل القاضي)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق محمّد سالم هاشم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998، ج1، ص 91

<sup>14</sup> - المرجع نفسه، ج1، ص 109

<sup>15</sup> - المرجع نفسه، ج1، ص 87

<sup>16</sup> - المرجع نفسه، ج1، ص 89

حجاجي، أو لتطرّقه للعديد من المواضيع العقديّة، أو لمجرّد ما فيه من مفاهيم ومصطلحات على غرار الصفات والكلام والجوهر والجسم والعرض وخلق القرآن والقدر، بل دعا إلى معرفة أطروحات الآخرين وملفوظاتهم ومقارباتهم ومعرفة أصولهم والردّ عليهم، فتميّز بمنهج مخصوص، وبمقاربة واضحة المعالم في الكلام على العقيدة، يمكن اعتبارها تمهيداً لتأسيس علم الكلام السنّي.

### ثانياً: عقلنة الأدلّة الشرعية

لعلنا إذا تحدّثنا عن الأدلّة الشرعية من قرآن وسنة وإجماع وقياس واجتهاد، نرصد علاقة متينة بالأصول الكلامية، لأنّ هذه المباحث لا تستقيم دون استمداد من العقل، وباعتبار أنّ علم الكلام يهتمّ بأصول المعتقد، ففهم الأدلّة الشرعية لا يتمّ إلاّ بحضور العقل وتوفّر حقول اللغة ومباحث الفقه وأطروحات علم الكلام، فجماع هذه العلوم تخدم الإيمان ومباحث العقيدة، وإن كان مالك بن أنس أبعد العلماء عن الخوض في الكلاميات، فإنّ هذا لا يعني أنّه كان نصيّاً نقلياً صرفاً لا يعمل بالعقل، بل إنّ الرجل سعى إلى بيان عقيدته السنّية، مثلما فهمها من النصّ المؤسس، ووفق منهج يعتمد على الموازنة بين النقل والعقل، وقد تبدّى ذلك خاصّة من خلال فهم الإمام مالك أنّ المقصد العامّ من الدين والتشريع هو جلب المصالح ودرء المفساد، والمصالح في حياة الناس لا تخلو من ثلاثة أنواع: **المصالح المعتبرة**، وهي مصالح نصّ النصّ على اعتبارها بأن تشرّع لها الأحكام الموصولة إليها، وهي المصالح الضرورية، حيث لا يستقيم عمران الكون وازدهاره ورقّيه من دونها، وهي خمس: حفظ الدّين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسب، وحفظ المال. أمّا المصالح الحاجية، وهي دون المصالح الضرورية مرتبة، إذ لا يتوقف عليها عمران الكون بالضرورة، بل يترتب على فقدها وقوع الأفراد والجماعات في حرج ومشقّة وضيق، والمصالح الحاجية يحتاج إليها تخفيفاً على الأمة وتيسيراً أو تكميلاً لما يحقق مصالحها الضرورية، والأمثلة على ذلك عديدة على غرار ما هو موصول بحفظ النفس، مثل رخصة أكل الميتة وتجرّع الخمر للمضطّر. في حين أنّ المصالح التحسينية هي التي يترتب على توفّرها تحقيق ما تتحسّن به أحوال الأفراد والجماعات وفقاً لما تقتضيه المروءة والآداب، ومن أمثلة ذلك العمل على توفير النظافة في مختلف المظاهر، ومراعاة آداب السلوك، وغير ذلك ممّا يبرز المجتمع العربي الإسلامي في مظهر لائق.

والنوع الثاني من هذه المصالح ما يعبر عنه **بالمصالح المرسلّة**، وهي من المصالح التي سكت عنها النصّ ونقصد بذلك المصلحة التي لم يشرّع الله حكماً لتحقيقها، ولم يدل دليل شرعي على اعتبارها أو إلغائها، وسميت مرسلّة أو مطلقة، لأنها لم تقيد بدليل اعتبار أو دليل الغاء.

بيد أنّ النوع الثالث أطلق عليه **المصالح الملغاة**، وهي مصالح متوهّمة غير حقيقية، أهدرها النصّ ولم يعتبرها بما شرّعه من أحكام تدلّ على عدم اعتبارها، والأمثلة عديدة منها مصلحة الأنثى في مساواتها لأخيها

في الميراث، فقد ألغاهما النصُّ، أو مصلحة المرابي في زيادة ماله عن طريق إباحته، ألغاهما الله بما نصَّ عليه من حرمة الربا.<sup>17</sup>

وبناء على ما تقدّم، أمكن لمالك أن يبيّن من خلال النماذج التي عرضها حول المصالح بأنواعها المعتبرة والمرسلة والملغاة أنّ مراد الشارع هو تحقيق المنفعة ودفع المفسدة، شريطة أن تكون هذه المصالح ملائمة لمقاصد الدين، وأن تكون في المعاملات دون العبادات، وأن يؤدي العمل بها إلى تحقيق منفعة لازمة لصالح البلاد والعباد أو رفع حرج عنهم في الدنيا والدين، ولا يمكن أن يتحقق كلّ ذلك بأيّة حال من الأحوال في ظلّ غياب العقل وآليات البرهنة والمقايسة.

ومن مظاهر ممارسة الإمام مالك للتفكير العقلاني، نذكر بعض المسائل التي نروم من خلالها أن نزيل التباساً قد يتبادر للذهن، مفاده أنّ مالكا يُعدّ مدرسة نصّية نقليّة ترفض الرأي، وتغيّب العقل، وتصدّ باب الاجتهاد، ولعلّ ما يفتدّ هذا الرأي، هو انخراط مالك في مرجعية عقلية تسهم في فهم الدين، والتفقه في الشريعة، بغية استخراج الحكم من القرآن أو السنّة، وفهم مراد الشارع، مستخدماً لذلك أسلوباً مقارنياً بين النصوص، وموظفاً آلية القياس في الاستنباط إن لم تسعفه النصوص المؤسسة بأجوبة شافية.

إنّ الدارس لفقه مالك وأفكاره ومقارباته يقف على العديد من المسائل الفقهية التي عالجهما على ضوء النصّ القرآني ومختلف المناهج التشريعية التي تقوم على الاستنباط الفقهي وتخريج المناط، بعبارة أخرى استخراج علة الحكم التي لم يدلّ عليها نصّ، وذلك بالتعرّف على عمل أهل المدينة مثلاً، باعتباره من المصادر التشريعية في اجتهاده، إذ هو عنده من ضروب الإجماع في جملة من المسائل الفقهية والقضايا الاجتماعية والمشاكل الاجتهادية.

والذي نخلص إليه، أنّ أصول مذهب الإمام مالك متنوعة ومتعدّدة ومتقاطعة؛ منها القرآن والسنّة والإجماع والقياس والمصالح المعتبرة والمرسلة وعمل أهل المدينة، والاستصحاب الذي يترجم حالة قائمة تبقى مستمرة موجودة حتّى يقوم دليل على نفيها، فإذا كان شخص مفقوداً لا نعلم حياته ولا موته، فإنه يُعطى حكم الأحياء استصحاباً للحالة المعلومة قبل الفقد، وله حكم الأحياء حتى يحكم القاضي بموته، أما سدّ الذرائع، فالذريعة في اللغة هي الوسيلة، وسدّها هو منعها؛ أي أنّ ما يؤدي إلى الحرام يكون حراماً، وما يفضي إلى الباطل يكون باطلاً، وما يؤدي إلى مفسدة يكون ممنوعاً.

<sup>17</sup> - انظر، ابن عاشور (محمد الطاهر)، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمّد الطاهر الميساوي، ط2، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 299 وما بعدها.

والذي نستشفّه أنّ مرتكزات المذهب المالكي تتمثّل في القرآن والسنة والقياس والإجماع وقول الصحابي وعمل أهل المدينة والاستحسان والاستصحاب والمصلحة المرسلّة وسدّ الذرائع والعرف والعادة، وباستثناء الأصليين الأولين، فإننا نستنتج أنّ بقية الأصول هي مساحات ذهنية ومناخات تترجم مساحة الاجتهاد عند مالك، وجرأة الرأي عنده، وبذل استفراغ الوسع من قبله، من أجل استنباط الأحكام التي تكون لصيقة بواقع الإنسان ومشاغله.

إنّ هذا - لعمرى - هو إحالة على عقلنة الدّين والتعمق في فهمه فهماً واقعياً وموضوعياً، ولئن تقاطع الإمام مالك بن أنس مع بقية المجتهدين والفقهاء والعلماء في هذه الأصول، فإنّه يتميّز بخصوصياته، وينفرد عنهم بأطروحاته، وعقلنته، خاصة في عمل أهل المدينة والاستصحاب والمصالح المرسلّة وسدّ الذرائع والعرف والعادة والاستحسان، فإنّه في كلّ هذه الحقول يرى رأياً طريفاً في النظر في المسائل الفقهية والدينية والحياتية التي قد يختلف في مقدماتها ونتائجها مع بقية أصحاب المذاهب الأخرى.

إنّ استخدام العقل في الدّين، واعتماده في المسائل الفقهية والتشريعية، والنظر في النصّ المؤسس من قرآن وسنة، والتعامل مع اللحظة التاريخية التي يعيشها الإنسان على ضوء الأدلة الشرعية خاصة التي استنبطها الإمام مالك، يُعدّ حرصاً منه على مراعاة المصلحة العامة في التشريع، التي لا يمكن أن يهتدي إليها مالك إلاّ إذا كان بصيراً بأحوال الناس وظروفهم ومصالحهم ومشاغلهم والتحديات التي يعيشونها.

### ثالثاً: من واقعية الفقه المالكي، التزاوج بين النقل والعقل

إنّ الرواية التقليدية التي يرويها المصنّفون والعلماء والإخباريون تشير إلى أنّ مالكا بلغه أنّ محدداً قال: "تركتم فيكم أمرين لن تضلّوا ما مسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيّه"<sup>18</sup>، وهذا يفضي إلى حقيقة مفادها أنّ مصادر التشريع الأولى هي القرآن والسنة النبوية، لكن هذا لا يعني أنّ نكّس هذين النصّين، وأن نسيّجهما بالرواية لا غير، بل نحن مطالبون بأن نوظّف النظر الصحيح إلى مضامين النقل ومدلولاته، لأنّ الاستدلال بالمنقول لا بدّ فيه من النظر العقلي، مما يدلّ على أنّ مالكا وازن بين أمرين اثنين؛ هما النقل في ثبوته وصحّته، وبين ميزان العقل الموصول بالخيرية والواقعية والتأمل والمقايسة والمعاينة في جميع قضايا الإنسان وشؤونه، وهي مسارات بحثية تترجم عمق واقعية المذهب المالكي متناً ومنهجاً دالاً ومدلولاً.

وقد شكّل الاهتمام بالتوازن بين النقل والعقل إلى حدّ التزاوج بينهما محوراً مهماً بمختلف مشاربه وتوجهاته، تحكم هذا الاهتمام إشكالية رئيسة مدارها أنّ النصّ دون عقل لا يُفهم، وأنّ العقل دون نصّ يبقى في

<sup>18</sup> - ابن أنس (مالك)، الموطأ، تحقيق محمّد فواد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1985، ج2، ص 899

عجز، فحينها يقرّ الإمام مالك بأنّ القرآن والسنة هما المصدران الأولان في التشريع، ليس معناه أنّ ما يدعو إليه من اهتمام بهذين الأصلين ألا نتوقّف في فهمهما وسبر أغوارهما، والنظر في الأحاديث خاصة من حيث الصحة والضعف والوضع والقوّة، فعلى سبيل المثال في الرواية عند تعارض خبر الآحاد مع القياس، وهو أحد وجوه الرأي واستخدام العقل واعتماد منهج الاجتهاد، فإنّ مالكا يقرّر أن يقدّم القياس، مثلما ظهر اعتماد مالك على العقل في ردّه بعض الأحاديث الأحادية، لأنها لا تتسق مع مقتضيات العقل، ولا تتلاءم مع طبيعة الفكر، ممّا يدلّ على أنّ العقل كان حاضراً في فقه مالك الذي يُنسب إلى مدرسة الحجاز النصّية، ومثال ذلك نذكر حديث "إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات"<sup>19</sup>، قال فيه مالك جاء الحديث ولا أدري ما حقيقته وكان يضعفه ويقول: "يؤكل صيده فكيف يكره لعابه"<sup>20</sup>.

لقد قبل مالك النقل، وبالتحديد الحديث النبوي، لكن هذا لا يفيد أنّه قبله دون ضوابط ومقاييس، ودون استخدام العقل والاجتهاد، وجعله أمراً مطلقاً خالياً من الشروط، بل هو مضبوط بأصول وضعها العلماء للاجتهاد والتعامل مع النصوص دون ليّها أو التعسّف عليها أو تقوّل على الله بلا علم.

### 3- من حصيلة البحث:

نظراً إلى استحالة الإحاطة بمضامين المذهب المالكي، ومقارباته الاجتهادية، واستدلالاته العقلية، والوقوف على مختلف مشاربه وتوجهاته إحاطة وافية وموضوعية في هذا العمل المحدود، اخترنا أن نشير إلى أبرز النتائج التي توصلنا إليها على سبيل الذكر لا الحصر على غرار:

❖ اعتقاد مالك، بعد النظر والتأمّل في النصّ المؤسس والسنة النبوية، وما حفّ بهما من علوم ومناهج، أنّ وظيفة الإنسان تتساوق مع ما جاءت به الأديان بصورة عامة والدين الإسلامي بصورة خاصة، الذي انفرد باحترام العقل، وجلب المصلحة ودرء المفسدة، وتقنين مقاييس الخير والشر، ووضع العقائد والتقاليد وضعاً جديداً يجعلها كلّها خاضعة إلى الفطرة الإنسانية التي فطر الله الناس عليها، حيث لا تستقيم دون عقل صحيح، ونظر متوازن، وإدراك إنساني منزّه عن الهوى، وأنّ الدعوة الإسلامية منهجها الإقناع، والإقناع لا يستقيم دون دليل وبرهان، وأسس البرهنة النقل والعقل، ذلك أنّ الدعوة الإسلامية جاءت لتصل بين الحسّي والمجرّد والنقل والعقل والأرض والسماء والغيب والشهادة والأنا والهوى، فأعطت الحسّ مثلاً شرفاً بأن جعلت مدركاته مطية

<sup>19</sup> - المرجع نفسه، ج1، ص 34

<sup>20</sup> - البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل) الجامع الصحيح، تحقيق محبّ الدين الخطيب، ط1، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، 1979، كتاب الوضوء، باب الماء الذي يُغسل به شعر الإنسان، ج1، ص 77

- وانظر كذلك، القشيري (أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم) صحيح مسلم بشرح النووي، ط1، المطبعة المصرية بالأزهر، القاهرة، مصر، 1929، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، ج3، ص 182 وما بعدها.

للمدركات العقلية، وأعطت المدركات العقلية قوّة لإسنادها إلى المدركات الحسية التي قلما يتنازع فيها الناس أو ينكرونها، وبذلك مكّنت هذه الدعوة الإنسان من شرفه وكرامته وكيونته، حتى يكون فعلاً خليفة الله في هذا الكون، ولا يكون له ذلك إلا إذا تسلّح بالنقل والعقل معاً.

❖ إنّ مالكاً على حذره من الكلام في الدّين وتجنّب العلوم العقلية على نحو المنطق والفلسفة، فقد وجد نفسه ملزماً على الأخذ بمقدّمات العقل من قياس واجتهاد واستحسان واستصحاب ومصالح مرسلة وعمل أهل المدينة وسدّ الذرائع والعرف والعادة، وهي كلّها تشير إلى جرأة في الرأي وربط للنظري بالعمل، مثلما تترجم نفحات ذهنية ومقاربات عقلية، فتكلّم في الدّين وجادل وناظر، وأقبل على العلوم العقلية بل استرسل في ذلك "استرسال المدلّ العريق في فهم المعاني المصلحية، مع مراعاة مقصود الشارع: أن لا يخرج عنه، ولا يناقض أصلاً من أوّله، حتى لقد استشنع العلماء كثيراً من وجوه استرساله، زاعمين أنه خلع الرّبقة وفتح باب التشريع"<sup>21</sup>، وهو في الحقيقة تجسّم كلّ ذلك للذبّ عن العقيدة، والدفاع عن الدّين، وتأصيل كيان الإنسان، باعتباره إنساناً بصرف النظر عن كلّ الخصوصيات الأخرى في سياق اللحظة التاريخية والحضارية والكونية دون إفراط ولا تفريط.

❖ إنّ موقف مالك من العقل يتمثّل في استخدامه في المعقولات وبغيره في غير المعقولات مثل الغيبيات، وهو ما يذهب إليه تقريباً أبو حامد الغزالي (ت 505 هـ) وابن رشد (ت 595 هـ) وعبد الرحمن بن خلدون (ت 808 هـ)؛ أي أنّ العقل ليس حجّة بنفسه في كلّ الأمور والمجالات والحقول، وإنّما هو حجّة بنفسه في المعقولات والمحسوسات وما شابهها، وبغيره في غير المعقولات من المجرّدات والغيبيات، لأنّها مجال لا يدرك بالعقل المجرّد.

واللافت للانتباه، أنّ مالكاً استخدم العقل واعتمده منهجاً في التعامل مع النصوص، والبحث في إيجاد حلول واقعية لمشاكل الناس وما يعيشونه من تحديات في قضاياهم اليومية، على ضوء ما ورد في النصّ القرآني من تعظيم للعقل واحتراف به وتقدير لدوره ووظائفه، وأنّ كرامة الإنسان لا تكتمل دونه باعتباره مناط التكليف والاستخلاف، بل عاتب النقل صاحب العقل في عدم استخدامه وتغييبه وتعطيل وظائفه، في حين أنّ الله أمرنا بالتدبّر والتفكّر والتعقّل، فمن خلال العقل كانت محاجة المشركين والوثنيين وكلّ صور الباطل والبهتان وسبل الافتراء، فتحدّث القرآن عن محاجة إبراهيم للنمرود، ومحاجة محمّد للمشركين واليهود والنصارى، بل هذه المحاجة وصلت إلى حدّ الجدل بغية إقناعهم.

<sup>21</sup>- الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم)، الاعتصام، حققه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط1، مكتبة التوحيد، الرياض، 2000، ج3، ص 54

إنّ العقل أداة الفهم وآليته، والدين رفع التكليف عن فاقده عقله، لأنّه يعجز عن فهم مقاصد الدّين ومضامين الشرع؛ فالعقل يفهم الدّين ويفكك مضامين النصّ، وينظر في تخصيص العام وتقييد المطلق، ويعمل على أن يحوّل النظري إلى سلوك عملي وواقع تطبيقي، فالعقل يفهم مراد الشارع أو يسعى على الأقل إلى فهمه ثمّ ينزّله على واقع النّاس، وهو ما كان يصبو إلى تحقيقه مالك من خلال مدونته ومنهاجه.

❖ وإن كان مالك بن أنس على رأس مدرسة أهل الحديث في المدينة، فإنّه كان يأخذ بمبدأ التوسّع في النصّ يعضده في ذلك العقل، حيث ينظر في القضايا بالرجوع إلى مصدري التشريع القرآن والسنة في ظلّ منهج يقوم على الوضوح والإقناع والواقعية، مجاناً كلّ صور التعقيد والتكلف والتصنّع، ينظر في المسائل بعقله ويجتهد برأيه ولا يتردّد خاصة فيما لم ينزل فيه وحي، فاستخدم المنطق والقياس ومناهج المقارنة والاستنباط معتمداً على حسن الفقه والدراية بالنصّ المؤسس، وعمق العلم بالناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، وأسرار الأحكام، وحسن معرفة الأحاديث وآثار الصحابة، وخاصة دلالات النصوص ظاهرها وباطنها، ووازن بين المصالح، وأعطى أعمال العقل منزلة مرموقة من خلال الاستحسان والاستصحاب والمصالح المرسلّة ومختلف الحقول الاجتهادية.

ومن هنا اعتبره بعض العلماء من أصحاب الرأي، ووجدنا ابن قتيبة (ت 276 هـ) في كتابه المعارف، يعدّ مالكا من أهل الرأي فيضعه مع ابن أبي ليلى (ت 83 هـ) وأبي حنيفة (ت 150 هـ) وأبي يوسف (ت 182 هـ) ومحمّد بن الحسن الشيباني (ت 189 هـ) تحت عنوان "أصحاب الرأي"<sup>22</sup>. مثلما ثبت عن البيهقي (ت 458 هـ) أنّ مالكا كان يختلف إلى عبد الله بن يزيد بن هرمز في تعلّم علم الكلام خمس عشرة سنة، لكنّه لم يصنف فيه، وابن هرمز هذا "كان بصيراً بالكلام، وكان يردّ على أهل الأهواء، وكان من أعلم النّاس بما اختلفوا فيه من هذه الأهواء"<sup>23</sup>، وقال فيه ابن رشد (ت 595 هـ) "إنّه أمير المؤمنين في الرأي والقياس"<sup>24</sup>.

ويقرّ الشهرستاني (ت 548 هـ) في الملل والنحل بما توصل إليه مالك من اجتهاد وقياس وإبداع رأي، بل اعتبرها من الآليات الواجبة والمناهج المعتبرة، نظراً إلى أنّ مشاغل الناس طارئة وأنّ النصّ متنه، وما لا يتناهى لا يحكمه ما يتناهى فقال: "نعلم قطعاً و يقيناً أنّ الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات ممّا لا يقبل الحصر والعدّ، ونعلم قطعاً أيضاً أنّه لم يرد في كلّ حادثة نصّ، ولا يتصور ذلك أيضاً. والنصوص إذا

<sup>22</sup>- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، ط4، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1981، ص ص 494 إلى 500

<sup>23</sup>- البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين)، الجامع لشعب الإيمان، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، ط1، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2003، ج1، ص 182

<sup>24</sup>- ابن رشد (أبو الوليد)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط10، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1988، ج2، ص 185

كانت متناهية، والوقائع غير متناهية، وما لا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى، علم قطعاً أنّ الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار، حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد".<sup>25</sup>

في حين يذهب شقّ آخر من العلماء إلى أنّ ما قعده مالك من قواعد، وما قننه من مناهج على غرار الاستحسان والاستصحاب ونحوهما، يدخل تحت طائلة البدع والخروج عن الملة ومخالفة الدين، على نحو ما أخذ الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت 204 هـ) الذي نقد مالكا في الكثير من المسائل والقضايا والمرويات والنصوص، وذلك من خلال ما ألفه من تأليف وتصانيف في هذا الغرض للردّ على مالك على غرار كتابه: **اختلاف مالك**<sup>26</sup>، بل أخذ مالكا على استخدام العقل واستخدام الرأي من خلال كتابه: **إبطال الاستحسان**<sup>27</sup>، وعارض مالكا إلى حدّ التحامل عليه من خلال كتابه: **جماع العلم**<sup>28</sup>، في أخذه بعمل أهل المدينة، وليس ذلك كلّهُ "إلا على أساس أنّ مالكا - رضي الله عنه - مع أنه المحدث الراوي الفاحص الناقد، كان فقيهاً، أكثر من الرأي، وجعل له اعتباراً ومكاناً".<sup>29</sup>

## خاتمة:

والذي نعتقده، أنّ ما تبناه مالك في مختلف هذه الحقول، هو ما شهد الشرع بقبوله ولا يناقض نصوصه، وأما ما شهد الشرع برده، فلا سبيل إلى قبوله، وصفوة القول ما كان معلوماً بالضرورة، فإنّه لا يقع فيه نزاع وخلاف، وأما ما كان موصولاً بالقضايا الحياتية والاجتماعية والسياسية واليومية، فإنّ العقول تتنافس فيه من أجل الوصول إلى حلول أنفع للفرد وأجدى للمجموعة، خاصة وأنّ تفاوت العقول أمر تدلّ عليه الفطرة والشرع والفلسفة وعلم الأناسة وكلّ العلوم، ومالك لم يخرج عن هذه المدارات، ولم يناقض هذه الحقول، بقدر ما كان مترجماً لنبض اللحظة التاريخية والحضارية، ومعبراً عن احتفاء الشرع بالنقل والعقل معاً، وإن كان مهووساً بمقاصد الشارع، ومسكوناً بمشاغل الإنسان، فإنه لم ينس دور العقل ووظيفته.

<sup>25</sup> - الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم)، **الملل والنحل**، تحقيق أمير علي مهنا وعلي حسن فاعود، ط3، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1993، ج1، ص 236

<sup>26</sup> - الأم، الشافعي (محمد بن إدريس) تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، [د.ت]، كتاب اختلاف مالك والشافعي، ج8، ص 513 وما بعدها.

<sup>27</sup> - المرجع نفسه، **كتاب إبطال الاستحسان**، ج9، ص 57 وما بعدها.

<sup>28</sup> - المرجع نفسه، **كتاب جماع العلم**، ج9، ص 5 وما بعدها.

<sup>29</sup> - مالك، **حياته وعصره - آراؤه وفقهه**، ص 23

بقي لنا أن نشير في خاتمة هذا العرض إلى أنّ الاجتهاد المالكي، وإن كان على نحو ما ذكرنا، فإنّه يبقى ينوس بين سلطة النقل وحدود العقل، وهو اجتهاد في حاجة أكيدة إلى المدارس والمراجعة والتجديد، نظراً إلى تبدل المصالح وتلوّنها وفقاً للحظة التاريخية والحضارية التي يعيشها الإنسان.

وفي تقديرنا أنّه لا يتسنى لنا أن نُقدم على أية مبادرة نقدية، إلاّ إذا التزمنا بمقاربة واضحة المعالم تراجع المؤسسة التعليمية من رياض الأطفال إلى البحث الجامعي والأكاديمي والدرس الحضاري، من حيث مضامين البرامج، ومناهج التدريس، وطرائق التعلّم والتعليم، ومراجعة الزمن المدرسي، وتنقية التراث العربي والإسلامي من الحواف والإضافات التي ليست منه، وكلّ ما يمكن أن يجوّد هذه الحقول متنناً ومنهجاً، عسانا نستطيع أن نحقق ملكة النقد، ونخرج من طور المناقحة والتمجيد، ونفهم أنّ التاريخ تعلم وليس تألماً، لعلنا بذلك نعيد اعتبار ألق الفكر وقيمة العمل، ومنزلة الإنسان، وضرورة التسلح بالعلم، وأهمية اللحظة التاريخية في حياتنا.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun\_sm



Mominoun

الرباط – المملكة المغربية  
ص.ب : 10569  
هاتف: 00212537779954  
فاكس: 00212537778827  
info@mominoun.com  
www.mominoun.com